غلاء الأسعار
نحو رؤية إسلامية

بتاريخ ١٥/ ١/ ١٤٢٩هـ = ٢٤/ ١/ ٢٠٠٨م، طرحت علي جمعية الاتحاد الإسلامي في بيروت أربعة عشر سؤالاً حول مسألة غلاء الأسعار، وهي أسئلة ذكية وفي محلها، ولكنها أسئلة صعبة ويحتاج كل منها إلى بحث مستقل. وأعترف بأنه لم يسبق لي أن بحثت هذه المسائل إلا قليلاً، ولكني أفكر فيها الآن، كما تفكرون فيها أنتم، وأستمع من هنا وهناك إلى بعض التحليلات، التي لا تصيب كبد الموضوع بدقة، بل تأتي عامة غير متعلقة بالظرف الذي نعيشه، كما يقترح بعضهم حلولاً من الماضي قد لا تصلح للحاضر. وأنا بصفتي اقتصاديًا مسلمًا أبحث عن أجوبة وحلول لا يقولها غيري، هل أهتدي إليها أم لا؟ الله أعلم. سأجيب عن الأسئلة التي لخصتها بعناوين مختصرة كما يلي، وهذه الأجوبة فيها بعض الزيادات التي لم تكن موجودة في النسخة السابقة التي أرسلت إلى الجمعية المذكورة.

تعريف الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي ينظر إلى الاقتصاد الوضعي بعين الفحص والمراجعة والتمحيص والتدقيق، في ضوء الإسلام أحكامًا وآدابًا. والفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي أن هذا الأخير يقوي الأقوياء ويضعف الضعفاء، ويثري الأثرياء ويفقر الفقراء، في حين أن الاقتصاد الإسلامي يحمي الضعفاء من الأقوياء، والفقراء من الأثرياء،

ويقرب بينهما. والحاكم إذا لم يقوَ على حماية الضعفاء والفقراء لا يستحق أن يكون حاكمًا مسلمًا، وهو مسلم بقدر ما يستطيع أن يحمي حقوق هذه الفئات المستضعفة. وهذا ينطبق على جميع مراتب الهرم الإداري في الدولة، من رئيس الوزارة إلى الوزير إلى المدير إلى رئيس القسم. فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والراعي أيًا كان موقعه في الهرم الإداري إذا وضع نفسه في مواضع التهم والريب والفساد فإن رعيته تجترئ عليه، ويتسرب الفساد منه إلى غيره حتى يعمّ ويطمّ ويغمّ، لا قدر الله.

ويحتاج الاقتصاد الإسلامي إلى علماء متمكنين في العلوم الاقتصادية والإسلامية واللغوية والتراثية، وهذا أمر عزيز ونادر جدًا في عالمنا العربي والإسلامي. ولا يزال هذا الاقتصاد في طور التكوين، والجاد منه قليل، وأغلبه مجرد صور وحيل وشكليات، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الفقهي، وسواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي والتطبيقي.

ويعاني الاقتصاد الإسلامي اليوم من المصالح الخاصة التي تتعارض مع المصلحة العامة لهذا الاقتصاد. فهناك أناس لا يهمهم من هذا الاقتصاد إلا ما يعود عليهم من مال أو سمعة مزيفة، ولو أدى ذلك إلى تخريب الاقتصاد الإسلامي وتشويهه وتقبيحه. فيجب العمل على تخليص الاقتصاد الإسلامي علميًا وعمليًا من الحرام المغلف، فإذا شاع الفساد وشاع الحرام فإنه لا يمكننا بناء اقتصاد إسلامي رصين وأمين ومبدع. فلو أن فقيهًا أو خبيرًا آثر التملق والحيلة على العمل الرصين والأمين، هل تتصورون أن يكون هناك أعمال إسلامية نظرية وتطبيقية جادة، وأن يكون هناك إسلام حقيقي لا مجرد إسلام صوري؟ إن مجتمعاتنا تقتل أذكياءها وتستحيي أغبياءها. لا شك أن حجم الفساد كبير في عالمنا المعاصر، ويتجاوز إمكانات كل منا، ولكن على كل منا أن يجلب الصلاح إلى الاقتصاد

الإسلامي، وأن يدرأ الفساد عنه، كلٌ في حدود استطاعته وسلطته، وهو مسؤول عن ذلك في الدنيا والآخرة.

الاقتصاد والأخلاق:

التيار السائد في علم الاقتصاد يذهب إلى أنه لا أخلاق في الاقتصاد، بمعنى أن علم الاقتصاد علم محايد أمام الأخلاق، بل ربما يتنافى معها. لكن هناك في الاقتصاد الوضعي تيار علمي يهتم بالأخلاق، إلا أن فاعليته في الحياة العملية قليلة. والاقتصاد الإسلامي يستمد أخلاقه من الإسلام، وقد تتوافق هذه الأخلاق مع أخلاق غيرنا أو تختلف. والأخلاق ما لم تتحول إلى تشريعات أو قوانين فإن فاعليتها تبقى قليلة. وكذلك إذا لم تطبق على الجميع. وليس من السهل تطبيق الاقتصاد الأخلاقي في عالم تحكمه الرأسمالية وتهيمن عليه. وقد يستطيع التاجر ضمن حدود معينة أن يلتزم بالأخلاق التجارية، ولكنه إذا غالى فإنه قد يخرج من السوق.

الغلاء:

نعم هناك اليوم موجة غلاء تجتاح العالم، كما تجتاح البلدان الإسلامية والعربية، لأن الاقتصادات مترابطة، والضعيف منها تابع للقوي. وهذا الغلاء متفاوت من سلعة إلى أخرى، ولكن يخشى من استمراره وشموله لسائر السلع، لأن الأسعار مترابطة، وإن تفاوتت درجة الارتباط وسرعة التأثر ومداه من سلعة إلى أخرى. وعلى التجار أن يفسروا ما طرأ على سلعهم من ارتفاع. ففي مجال الألبان مثلاً كان هناك صنفان من اللبنة يباع كل منهما بـ ١٠ ريالات للكيلو، ثم ارتفع أحد الصنفين إلى ١٥ ريالاً، ثم ارتفع الصنف نفسه إلى ٢٥ ريالاً، مع العلم بأن هناك أصنافاً أخرى مستوردة تنافسه، وهي أفضل جودة منه وأرخص سعرًا، فما قول صاحب السلعة المحلية في الدفاع عن سعره الجديد؟ هل زيادة السعر إلى هذا الحد

هي ضربة استباقية رهانية ناشئة عن الهلع حيال الارتفاعات السعرية المستقبلية أم ماذا؟

وهناك أسباب عامة وبعيدة لغلاء الأسعار، وأسباب خاصة وقريبة. من هذه الأسباب زيادة السيولة النقدية لدى الناس، والاتجاه العالمي المتأثر بالعولمة أو الأمركة لرفع الدعم عن السلع الأساسية. وكذلك تزايد الإنفاق العسكري المدمر وغير المنتج الذي تسببت به الإدارة الأمريكية الحالية ودولة الكيان الصهيوني، من جراء حروبها في أفغانستان والعراق ولبنان، والتهديد بحروب أخرى، وسيطرة الكساد على الاقتصاد الأمريكي المثقل بالديون، وتخفيض الدولار لأجل تنشيط صادرات أمريكا وتثبيط مستورداتها وتخفيض قيمة الديون التي عليها، واستخدام بعض السلع كالقمح والذرة وقصب السكر في استخدامات جديدة: استخراج الوقود الحيوي. هذا بالإضافة إلى انتشار أنماط غذائية واستهلاكية جديدة، وشيوع الرشوة والاختلاس والفساد المالي والإداري والبطالة المقنَّعة وأعمال الشعوذة والخداع، في العلم والإعلام، في مجالات مختلفة. وأهم من هذا وذاك ما تروجه الرأسمالية أيضًا من المضاربات على الأسعار داخل البورصات وخارجها. كما أن الرأسمالية المهيمنة اليوم مسؤولة عن تفاقم سوء توزيع الدخل والثروة، فهناك فئة قليلة من الأثرياء تزداد ثرواتهم بصورة هائلة وغير شريفة، تقوم على ابتزاز الفقراء وإغرائهم باليانصيب والقمار والتطلع إلى الكسب بطريق الحظوظ. فالإنتاج يتراجع والنقود تزداد بشكل كبير، لأن نقودنا الحديثة سهلة الإصدار سواء من جانب الحكومات أو من جانب البنوك التي مالت اليوم إلى تنشيط عمليات المضاربة والاستهلاك، عن طريق القروض الشخصية التي حلت محل القروض الممنوحة إلى المنشآت، إثر تراجع الوساطة المصرفية لصالح الوساطة في الأسواق المالية. وهذا الأمر بحاجة إلى دراسة اقتصادية، من زاوية الاقتصاد الإسلامي، لم أجد من قام بها حتى الآن.

ولا أدري هل النقود الورقية الجديدة التي طرحت للتداول مؤخرًا، بالتزامن مع زيادة الرواتب، هي من باب استبدال نقود تالفة أو قديمة، أم من باب الإضافة إليها؟ وعلاوة على ذلك فإن هبوط الدولار لم يترافق مع فك الارتباط به، كما لم يترافق مع تحويل الاحتياطيات النقدية إلى عملات أخرى. والآن تحتار الدولة، ويحتار الفرد، بعد التأخر وفوات التوقع في الوقت المناسب، هل يستبدل عملة أخرى بالدولار، وقد تزايد انخفاض سعر الصرف، ولعله يرتفع، فتزداد الخسارة؟ والأمر بالنسبة للبلدان المرتبطة بالدولار ليس له جانب نقدي واقتصادي فقط، بل له جوانب سياسية من حيث التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أقدر على البلدان الضعيفة منها على البلدان الأخرى. وقد يحدث تنازع بين المصلحة الاقتصادية والمصلحة السياسية. وربما يتملص رجال السياسة من المصلحة الاقتصادية بحجج اقتصادية واهية. والأفضل من الناحية التربوية والتعليمية والإعلامية أن يكون هناك صدق وشفافية في الطرح العلمي والإعلامي. وهذا ما حدث، ففي البداية قالوا: ليس لنا مصلحة، وفي النهاية قالوا: تأخرنا! وقد تُغلَّب المصلحة السياسية على المصلحة الاقتصادية. وتقدير ذلك يعود لرجال الحكم والسياسة.

الواقع الاقتصادي في البلدان الإسلامية:

علم الاقتصاد، ولاسيما اقتصاد النقود والمصارف والبورصات والضرائب، يعاني حتى في البلدان المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا من تدهور، باعتراف العلماء أنفسهم في هذه البلدان. وهو أشد تدهورًا في بلداننا. فنحن نعاني من فقر في علماء الاقتصاد الوضعي والإسلامي معًا. وعلماؤنا في أحسن أحوالهم، إلا من رحم ربك، مقلدون ومترجمون، ومحاولات الاجتهاد القليلة لا تجد من يصغي إليها، بل تجد من يحاربها حتى من المسلمين أنفسهم. وحتى عندما نتحدث عن الاقتصاد الإسلامي، هناك

محاولات من الخارج ومن الداخل، على أيدي «علماء» مرتزقة ضيقي الأفق، لكي يكون الاقتصاد الإسلامي اقتصادًا صوريًا شكليًا، ويخدم الخارج أكثر من الداخل. ولهذا فإن الغرب يسكت عن الاقتصاد الإسلامي، وربما يشجعه، في حدود ما يجني منه من مصالح وأموال تهرب من الداخل إلى الخارج، بدعاوى متعددة. وكل حل يأتي من الداخل لا يرحب به، ما لم يأت من الخارج. فأمريكا مثلاً مثل آغا الحارة، هو الذي يفتعل المشكلات وهو الذي يحلها، ولا يقبل الحل من أحد سواه.

العولمة:

لا شك أن للعولمة تأثيرًا على موجة الغلاء الحاصلة، سواء من حيث التأثير الجارف للاقتصاد الرأسمالي المتوحش، الذي تأخذه العزة بالإثم، أو من حيث رفع الدعم عن السلع، أو من حيث تبعية الاقتصادات الضعيفة للاقتصاد المهيمن، وإدخال الاقتصادات الضعيفة في منافسة غير متكافئة مع الاقتصادات الكبرى، وتدخّل الدول الكبرى في كل كبيرة وصغيرة في شؤون غيرها من الدول، فكأن رؤساء الدول عندنا صاروا مجرد موظفين صغار عند الإدارة الأمريكية، أو عند الحكومة العالمية.

الشركات المتعددة الجنسيات:

لاشك أن هناك دورًا كبيرًا تلعبه الرأسمالية العالمية التي تقوم على الاحتكار والتواطؤ بين الشركات للتحكم في السلع والأسعار العالمية. فهذه الشركات تلعب دورًا خطيرًا في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري، لا همَّ لها إلا تراكم الثروة والسيطرة السياسية والعسكرية، وبناء قواعد عسكرية وقواعد ثقافية ومدنية تتخذها هنا وهناك ستارًا للتدخل وإجبار الحكومات على تقديم التنازلات، وإحداث منافسة بينها وبين المعارضة لأجل الحصول على المزيد من التنازلات، وتهديد كل من الطرفين بالآخر، وإشاعة الفوضى والدمار في البلدان الضعيفة، بدعوى أنها فوضى

«خلاقة»! وكنت كتبت مرة أن أمريكا بحجة القاعدة صار لها في كل بلد قاعدة!

نتائج الغلاء:

الغلاء له آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة. فهو يؤدي إلى سوء الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة، كما يؤدي إلى اضطرابات سياسية وإرهابية، بالإضافة إلى شيوع التناحر بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن شأن الغلاء إذا استمر وصار تضخمًا أن يتضرر أصحاب الدخول الثابتة (الموظفون والعمال وأصحاب المعاشات التقاعدية)، ويستفيد أصحاب الدخول المتغيرة (التجار). وكذلك يتضرر الدائنون ويستفيد المدينون. وقد يتخذ التضخم وسيلة مصطنعة لرد الديون والالتزامات بأقل من قيمتها، ولتحقيق إيرادات سهلة أكثر سهولة من فرض الضرائب، ومما يساعد على ذلك طبيعة النقود في عصرنا، حيث تزيد قيمتها الاسمية زيادة جوهرية وكبيرة جدًا على قيمتها الحقيقية. فورقة من فئة الـ ١٠٠ دولار لا تزيد قيمتها الورقية على فلس واحد! ومع التضخم يهرب الناس من النقود، إلى تملك الأشياء العينية كالعقارات والذهب والمجوهرات وغير ذلك. وتفقد النقود قدرتها على الاحتفاظ بوظائفها الأساسية، ولاسيما وظيفة مستودع القيمة ووظيفة الدفع المؤجل.

بلدان العالم الثالث:

غطت هذه البلدان في سبات طويل وعميق، لتستيقظ على بروز عالم قوي ومتنفذ تسلح بالعلوم والتقنيات والقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، ووجد العالم الثالث نفسه متأخرًا لا يستطيع أن يكون له دور، إلا إذا استعاد عافيته وقوته وهيبته. فالعالم المادي المعاصر لا يحترم ولا يخاف إلا القوي. ولذلك تجد القضاء العالمي يحكم لصاحب القوة، ولا يحكم لصاحب الحق. وتجد أن أمريكا (والعالم الغربي) منحاز بشكل

أعمى ومطلق للإرهاب الصهيوني، ولا يبالي بالضعفاء ولا بالمظلومين. وسواء كنا معهم أو ضدهم فإننا لن نحصل على حقوقنا إلا بعد تقوية أنفسنا واسترجاع هيبتنا. فإنهم يضحكون على من يحالفونهم، ويتخلصون منهم في الوقت المناسب.

البورصات:

البورصات أسواق حديثة براقة، تساعد على تسييل الأوراق المالية بسهولة وسرعة، وتؤمن للشركات مصادر تمويل. لكن لها آفات خطيرة منها: المضاربة على الأسعار، وهي أشبه شيء بالقمار، ومنها من يسمون بالمطلعين على الأسرار Insiders، ومنها صناع السوق Market Makers، ومنها التدخل التحكمي في تحديد ذبذبات الأسعار. وكل هذا معتم عليه في الكتابات الغربية، تذكر ألفاظه ولكن لا يتم التوسع فيه، أو يتم فيه التوسع في مسارات يقصد منها التعمية والتضليل. وهذا التعتيم موجود مثله في الكتابات العربية جراء التقليد الأعمى. والبورصة أشبه شيء بساحة يأتي فيها الأثرياء بالفقراء ليذبحوهم ويُجهزوا على ما تبقى لهم من ثروة، بالاعتماد على طُعْم القمار. وحتى لو أراد شخص ما أن يدخل إليها مستثمرًا لا مضاربًا، إلا أن المضاربين يفسدون عليه استثماره، ويحولونه بالضرورة إلى مضارب سواء أراد أم لم يُرد. وبلحظة سريعة يمكن لبعض الذئاب أن يتملكوا المليارات، وينهار معهم جمهور عريض من المخدوعين يصيبهم الإفلاس والمديونية، جرّاء ما وضعوه من مال، وما استدانوه من البنوك. وعندما يخسر المستثمر المسكين يتساءل: من أكل مالي؟ إنه لا يعرف خصمه اللاعب معه، كما يعرفه على موائد القمار الأخرى!

إتلاف السلع:

نعم قد تلجأ بعض الدول المنتجة إلى إتلاف السلع بقصد المحافظة

على أسعارها، أو بقصد رفع هذه الأسعار. ولكن لا أدري هل هذا متحقق في ظروفنا اليوم أم لا؟ الأمر بحاجة إلى بحث واستقصاء.

الانفتاح:

العولمة اليوم تيار جارف، لا تستطيع دول مجزأة ضعيفة متفككة أن تقف في وجهها. وبما أن العولمة تعني الأمركة وفرض النظام الرأسمالي على العالم فإن من المتوقع دائمًا فيها انتشار الفقر والجوع والمرض والبؤس والغلاء. وقد أدى انهيار النظام الاشتراكي إلى انفراد النظام الرأسمالي. ولكن إمعان النظام الرأسمالي في القهر والظلم والاحتلال قد يعيد النظام الاشتراكي إلى الضوء. وقد كان من حسنات هذا النظام أنه كان يقف في وجه النظام الرأسمالي، ويجبره، من باب التنافس بين النظامين، على تقديم بعض المعونات لأصحاب الدخول والثروات المحدودة. فالأمر بينهما كان أشبه شيء بحكومة ومعارضة على المستوى العالمي.

الذنوب:

الذنوب منها ما هو عالمي ومنها ما هو محلي، منها ما هو من المسلمين ومنها ما هو من غيرهم. وقد يُظن أن علاقة الذنوب بالتخلف والبلاء أمر غيبي ديني بعيد عن العلم. لكن الحقيقة أن انتشار الفساد والاختلاس والرشوة والترهل واللامبالاة والقمار والسرقة والغش والظلم والاحتلال وعدم الشفافية وغير ذلك من المفاسد لا بد وأن يؤدي إلى تراجع الإنتاج وقلة المنتجات ورداءتها. وكذلك سهولة إصدار النقود في عالمنا المعاصر، والتزاحم في هذا الباب بين الحكومة والمصارف التجارية لابد وأن يؤدي بالمقابل إلى تزايد النقود وتفاقم التضخم والغلاء. ومن ثم يكون لدينا نقود كثيرة تطارد سلعًا قليلة! ويزداد هذا الشح في السلع في البلدان المحاصرة، مثل غزة وغيرها، ويبدو أن الإدارات الحاكمة لا تلتفت

إلى الشعوب الغاضبة والمتظاهرة، حتى في البلدان التي تصف نفسها بأنها ديمقراطية!

النصائح:

- إذا كان ارتفاع الأسعار متفاوتًا بين سلعة وأخرى يمكن اللجوء إلى السلع البديلة الأرخص سعرًا من الناحية النسبية. وهي السلع التي تسد الحاجة نفسها بشكل كامل أو ناقص أو مقبول.
- الاستغناء عن بعض السلع الكمالية لصالح السلع الأساسية.
- إذا كان الإنسان دخله محدودًا وأمكنه الاستغناء عن السلعة فهذا حسن. فقد كان بعض السلف يقولون: كنا نقضي بعض حاجاتنا بتركها أحيانًا.
- يجب أن تعمل الدولة على الإبقاء على حالة المنافسة، ومنع التجار من التواطؤ الذي يرفع الأسعار ويصير في حكم الاحتكار.
- كانت الدولة في الماضي إذا حدث غلاء مصطنع فتحت مخازنها وعرضت السلع بالأسعار المعقولة التي تجبر التجار على الرجوع إليها.
- على البلد أن يحتمي من حالات المقاطعة الأجنبية والحصار، بحيث تكون له موارد ذاتية وسلع خاصة به يعتمد عليها وقت الأزمات. وللأسف فإن بلداننا تتمادى في الاعتماد على الخارج، في مجال «المساعدات» الخارجية، مما أدى إلى فقدان استقلالها الاقتصادي والسياسي والعسكري.
- الدعم يستفيد منه الفقراء والأغنياء، وربما الأغنياء أكثر من الفقراء، لأن معدلات استهلاكهم أعلى.
- زيادة الرواتب والأجور سرعان ما يمتصها التجار، لأن دخولهم مرنة، بخلاف أصحاب الرواتب والأجور فإن دخولهم ثابتة غير مرنة، والزيادات التي تمنح لهم تافهة وصورية وذات طابع سياسي، والفئات التي لا تستفيد من هذه الزيادات تكون أسوأ حالاً.

- لا بأس في ارتفاع الأسعار في الحدود المبررة التي يستطيع معها التجار أن يستمروا في تقديم السلع والخدمات، دون أن يخرج الأكفاء منهم من السوق، ولكن يجب منع كل ارتفاع ناشئ عن مضاربة (مراهنة) سعرية أو احتكار أو تواطؤ.
- العمل على الحد من التوسع في إصدار النقود على المستوى العالمي، والمستويات الوطنية، إذ إن هناك ميلاً لهذا التوسع من أجل الحصول على أرباح إصدار النقود (وهي كبيرة جدًا في نقودنا المعاصرة)، وعلى إيرادات سهلة أكثر سهولة من الضرائب، ومن أجل التملص من عبء الديون المتراكمة في عالمنا المعاصر كالجبال. وقد اجتمع على الناس مصيبتان في وقت واحد: مصيبة انخفاض أو تخفيض الدولار والعملات المرتبطة به، ومصيبة ارتفاع الأسعار، وكل من المصيبتين تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وهناك مطالبات من رجال اقتصاد غربيين بالحد من دور الدولار على المستوى العالمي، ولا يبعد أنه كان لليورو تأثير مهم على انخفاض الدولار في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أزمة الرهون العقارية (التعثر في سداد قروض الإسكان) في أمريكا. وهناك مطالبات موازية بأن تعود أرباح إصدار النقود إلى الدولة والمجتمع، وأن لا يستأثر بها أصحاب الامتياز الذين حصلوا على تراخيص بإنشاء البنوك، والقيام بجمع أموال الجمهور، وتعظيم أرباحهم من خلال التوسع الائتماني المفرط. وتنطوي هذه المطالبات أيضًا على أن تختص الدولة فقط بإصدار النقود، دون أن تزاحمها البنوك التجارية الخاصة.

- محاولة بذل جهد إضافي لتحسين الدخل والثروة، بما يكفي على الأقل لمواجهة الحاجات الأساسية، وإن كان العمال يعانون من زيادة ساعات العمل، حتى إن أحدهم لا يكاد يجد وقتًا لأسرته!

- تحسين الإنتاج نوعًا وكمًا برفع الإنتاجية والمهارة والتقليل من المفاسد الأخلاقية المتعلقة بالكسل والتراخي والإسراف والتبذير والظلم والرشوة والاختلاس، والحصول على المال دون مقابل إنتاجي.

- إعادة التوزيع بين الأغنياء والفقراء عن طريق الزكوات والهبات والتبرعات والمعونات، لاسيما وأن كثيرًا من الأثرياء يستغلون نفوذهم في السيطرة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، والوصول إلى المناصب السياسية والإدارية العالية، وابتزاز المستضعفين، والتهرب من دفع الضرائب وأثمان الماء والكهرباء ورسوم الهاتف، وفي التملص من سداد القروض التي يحصلون عليها، وفي أولوية الحصول على المعلومات التي تمكنهم من التصرفات الاقتصادية المضمونة الأرباح.

- نوصي الأثرياء بالتخفيف من استهلاكهم الترفي للأطعمة والأشربة والألبسة وغيرها، وإعانة الفقراء بالفائض، لكي تزداد المنافع الكلية في المجتمع. فالثري يعاني من كثرة الاستهلاك، والفقير يعاني من نقص الاستهلاك. وعلى الأثرياء أن يخففوا من استهلاكهم والضغط على الموارد لتحرير جزء منها لصالح الفقراء والمعوزين. وما يزعمه بعض الدعاة اليوم من حياة البذخ والترف وارتداء ماركات عالمية مستوردة فيه نظر كبير. وهذا من عندهم وليس من الإسلام. علينا جميعًا أن لا نتجاوز حالة الشبع، بل نحرص أن لا نبلغها. نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع. قال بعضهم: هو حديث ضعيف السند، ولكني أقول إن معناه صحيح وموافق للأصول والقواعد والمقاصد وسيرة السلف. فحياة الترف أو الحياة المخملية لا ينشأ عنها مجاهدون لا باليد ولا باللسان، بل غايتهم الجهاد بالقلب، إذا لم يكن الأمر مجرد تمثيل وثرثرة وارتزاق ودعاية لدور الأزياء العالمية وللدوائر المترفة من رجال

السياسة والمال والأعمال والفن الهابط. إن بعض هؤلاء الدعاة يفسرون الإسلام حسب سلوكهم، ولا يفسرون سلوكهم حسب الإسلام!

القوة الاقتصادية:

تتضافر القوة الاقتصادية مع القوة العلمية والتقنية والعسكرية والسياسية في تحسين مستوى البلد ورفع القدرة التفاوضية وإلقاء المهابة في قلوب الخصوم. ودولة لا هيبة لها يتجرأ الخصوم والأعداء عليها ويستبيحون أرضها وخيراتها، بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأقليات وغيرها من المزاعم والذرائع الكاذبة. أي ديمقراطية هذه والشعوب في جميع أنحاء العالم تتظاهر ضد زعماء الديمقراطية المزيفين للحد من غطرستهم وحماقتهم وظلمهم، ولا أحد من هؤلاء يردّ عليهم! بل هم ماضون في غيهم وفسادهم واستبدادهم .

نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع: هل هو حديث لا أصل له؟

هذا الموضوع له أهمية حديثية، وأهمية اقتصادية، وأهمية صحية، إذ نجد أنفسنا وأولادنا في بعض الأحيان في حالة سُمنة مخيفة، لأننا نأكل دون أن نجوع، ولأننا نشبع ونزيد على الشبع. وسنقصر كلامنا على الأطعمة والأشربة، أما الألبسة فنتركها إلى مناسبة أخرى. لكني أقول منذ الآن إن ما يفعله اليوم بعض الدعاة الجدد من ارتداء أحدث الماركات العالمية هذا أمر فيه نظر.

هذا القول اشتهر بين الناس على أنه حديث نبوي، وعندما كنت صغيرًا أسمعه أو أقرؤه كنت أفهمه على أننا نحن مهما أكلنا لا نشبع. ثم فهمته بعد ذلك على أننا إذا أكلنا كان علينا أن نترك الطعام قبل أن نصل إلى درجة الشبع ولو بقليل.

قال بعض العلماء: إن هذا الحديث باطل كذب موضوع لا أصل له. أما الباطل والكذب فقد يراد بهما الموضوع. وسأشرح هذه المصطلحات وغيرها مما قد يساعد على الحكم على الحديث موضع البحث، وسيكون هذا الشرح شرحًا مختصرًا بالاعتماد بصورة أساسية على معجم مصطلحات الحديث لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، لأن ورقة حوار الأربعاء لا تحتمل الكثير من المراجع والإحالات، ولأني وجدت في كتابه (معجمه) ما لم أجده في غيره من الكتب الدراسية وغير الدراسية، من ذلك معنى: حديث لا أصل له.

بعض مصطلحات علم الحديث:

الحديث الموضوع:

الموضوع هو المختلق، وفي الاصطلاح هو الخبر المختلق على النبي ﷺ افتراءً عليه. قال النبي ﷺ: من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين (صحيح مسلم ١/ ٦٢)، وقال أيضًا: من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار (صحيح مسلم ١/ ٦٧). والحديث الموضوع هو أسوأ الأحاديث الضعيفة، بل هو في الأصل ليس من الحديث.

وهناك علامات للوضع في الإسناد وفي المتن. ومن علامات الوضع في الإسناد أن يوصف الراوي بأنه كذاب أو دجال، أو أن يعترف الواضع بوضعه، أو أن يروي عمن لم يثبت له لقاؤه، أو عمن كانت وفاته قبل ولادته، أو أن تكون هناك قرينة على الوضع.

ومن علامات الوضع في المتن أن يكون المتن مخالفًا للمعقول أو مناقضًا للأصول، أو أن يكون فيه ثواب كبير على عمل صغير، أو وعيد خطير على ذنب حقير، أو أن يكون ركيك اللفظ أو سمج المعنى، أو أن يكون مخالفًا للقرآن، أو أن كلامه لا يشبه كلام رسول الله ﷺ.

ومن أسباب الوضع: الرغبة في إفساد الدين، أو تأييد معتقدات الراوي أو عاداته أو أهوائه، أو التكسب والارتزاق، أو التقرب إلى الله (أحاديث الترغيب والترهيب)، أو التعصب للجنس أو اللغة أو الوطن، أو للمصالح الشخصية (الموضوعات لابن الجوزي، ومعجم المصطلحات، ص٤٨٠).

حديث لا أصل له:

يقول المحدّثون: هذا الحديث لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو لا يعرف له أصل، أو لا يوجد له أصل، أو لم أقف عليه. والمراد بذلك: ليس له إسناد، كما قال ابن تيمية. قال ابن كثير تعليقًا على أحد الأحاديث: هذا الحديث ليس له أصل، فمن نسبه إلى النبي ﷺ فقد كذب

(المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للقاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، رقم ٩١، ص ٨٠). وكثيرًا ما استعمل الحافظ العراقي هذا التعبير في تخريجه لأحاديث كتاب إحياء علوم الدين للغزالي (معجم، ص ٣٢٩).

والخلاصة أن ما عثرت عليه من جهود علماء الحديث في شرح معنى: «حديث لا أصل له» لا يزيد على القول بأن ليس له إسناد، وهو منقول عن ابن تيمية. وإني أتمنى على علماء الحديث أن لا يكتفوا بأن يشرحوا الكلمة الواحدة بكلمة واحدة، بل عليهم أن يتوسعوا في الشرح ويبسطوا الكلام، وأن لا يكرر بعضهم بعضًا في الكتب الدراسية وغير الدراسية.

وهناك مصطلحات حديثية أخرى، نذكر منها: رواية الحديث بالمعنى، الضعيف، ضعف الإسناد لا يقتضي ضعف المتن، عرض الحديث على أصل آخر، المردود، المنكر، المعلول (المعتلّ).

رواية الحديث بالمعنى:

أجازها المحدّثون إذا كان راويه عالمًا بما يحدِّث به، ويؤدي معنى الحديث، كما هو مشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة قد تكون واحدة، وتأتي روايتها بألفاظ متعددة (اللفظ مختلف والمعنى واحد). وهذا فيه خلاف بين المحدّثين: بعضهم يجيزه، وبعضهم يمنعه (معجم، ص ١٦١).

الحديث الضعيف:

هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح أو الحسن، لطعن في الراوي، أو سقط في الإسناد. وحكم الحديث الضعيف عند المحققين أنه لا يعمل به، لا في فضائل الأعمال (الترغيب والترهيب) ولا في غيرها. وما اشتهر بين الناس من أن الإمام أحمد كان يأخذ بالحديث الضعيف ليس المراد به عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم، بل هو عنده قسيم الصحيح، أو قسم من أقسام الحسن. وهو لم

يقسِّم الحديث تقسيمًا ثلاثيًا: صحيح، وحسن، وضعيف، بل قسَّمه تقسيمًا ثنائيًا: صحيح، وضعيف فقط. وللضعف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعًا على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس.

ضعف الإسناد لا يقتضي ضعف المتن:

المعلوم عند المحدثين أن المتن قد يروى بعدة أسانيد، وليس من الضروري أن يقف الباحث على جميع هذه الأسانيد، وخاصة في العصور المتأخرة. فإذا كانت هذه الأسانيد ضعيفة فلا يلزم من ذلك ضعف المتن، إذ قد يكون له إسناد صحيح، أو أسانيد أخرى تقوّي ضعفه، ولم يقف عليها الباحث. ولهذا ينبغي في هذه الحالة أن لا يحكم على المتن بالضعف، بل من الأفضل فيها أن يقول الباحث: ضعيف بهذا الإسناد، إلا إذا وقف الباحث على كلام إمام من أئمة الاستقراء أنه حكم على هذا الحديث بالضعف، ونص على أنه لم يصح من أي طريق من طرقه، أو أنه لا يروى إلا من هذا الطريق، فله أن يحكم بهذا مستندًا إلى قول هذا الإمام (معجم، ص ٢٤٣).

الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معتلاً بعلة قادحة (معجم، ص ٢١٢).

الحديث الحسن:

الحديث الحسن، وهو من اصطلاح الترمذي، هو كل حديث ليس في إسناده من يتهم بالكذب، ولا فيه شذوذ، ويروى من غير وجه بنحو ذلك. فمن نزل عن درجة الثقة ولم ينزل إلى درجة التهمة فحديثه حسن. وقد يكون الحديث الحسن حسنًا بذاته، وقد يحتاج إلى ما يعاضده. وقد يستخدم

الترمذي عبارة: حديث حسن صحيح. قال ابن الصلاح: كتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، ثم سنن أبي داود (مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، ص ٣٥، وتحقيق بنت الشاطئ، ص ١٠٩، معجم، ص ١٣٤).

عرض الحديث على أصل آخر:

يقول المحدثون: إذا صح الحديث صار أصلاً من الأصول، فلا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر، لأن الآخر ليس أولى من الأول (معجم، ص ٢٨١).

الحديث المردود:

هو الضعيف على اختلاف الدرجات، وموجب الرد إما أن يكون لسقط من إسناد، أو لطعن في راوٍ على اختلاف وجوه الطعن.

الحديث المنكر:

هو أن يخالف راويه الثقات، أو أن لا يكون راويه عدلاً ضابطًا. وتأتي النكارة في الحديث من كثرة الغفلة أو الفسق (معجم، ص ٤٦٧).

الحديث المَعْلول (أو المعتلّ أو المُعَلّ أو المُعَلـَّل):

هو الحديث الذي فيه علة في الإسناد أو في المتن، تخفى على غير الحذّاق بعلوم الحديث، وظاهره السلامة. وهو من أغمض أنواع الحديث وأدقها، لأن اكتشاف علته يحتاج إلى اطلاع واسع وفهم دقيق ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون. والطريق إلى معرفة علة الحديث أن تجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته وحفظهم وإتقانهم. ومن أوسع الكتب وأجمعها في بيان العلل الواردة في الأحاديث: كتاب العلل للدارقطني. قال ابن كثير: هو أجلّ كتاب وضع في هذا الفن، لم يُسبق إليه

صاحبه، وقد أعجز من أتى بعده (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص ٦٤، معجم، ص ٤٣٩).

لفظ «المعلل» يعني الذي فيه علة، والعلة قد تعني السبب، وقد تعني المرض (الاعتلال). والمقصود هنا هو المعنى الثاني. ومن ثم فإن المعلل قد يكون معناه المسبب، أو القابل للتعليل، ومنه: أحكام معللة أي معقولة المعنى تقبل القياس، وقد يكون معناه الذي فيه اعتلال، وهو المعني هنا.

عُلَّ الإنسان عِلَّة: مرض، فهو معلول. أعلَّه: أمرضه، فهو مُعَلّ، وعليل. علل الشيء: بيَّن علته، أثبته بالدليل، والتعليل: بيان العلة. وعلله: عالجه من علته، فهو معلِّل. اعتلَّ: مرض، واعتلَّ: تمسك بحجة. تعلل: أبدى حجة وتمسك بها. واعتلَّت الكلمة: كان بها حرف علة. أعلَّ الشيء: جعله ذا علة (المعجم الوسيط). وبهذا يمكن أن يقال: الحديث مُعَلَّل، أو مَعْلول، أو مُعْتلّ، أو مُعَلّ.

عودة إلى الحديث موضع البحث:

كنت أتمنى من هؤلاء العلماء أن لا يقولوا: هذا الحديث باطل مكذوب أو منكر، وأن لا يكتفوا بالقول بأن الحديث لا أصل له، كنت أتمنى أن يقولوا ما قاله الشيخ ابن باز من أن الحديث وإن كان في إسناده ضعف، إلا أن معناه صحيح (موقع ملتقى أهل الحديث، منتدى التخريج ودراسة الأسانيد، ٦/ ١/ ١٤٢٩هـ). والحقيقة أن الأحاديث والأخبار والآثار والسير وأقوال السلف كلها تشهد بصحة معناه، كما أن المتخصصين في الطب والغذاء يؤيدون ذلك.

والذي قال بأن معنى الحديث صحيح هو الأفقه بنظري في علوم الحديث. والذي قال بأن الحديث باطل كذب موضوع لا أصل له أرجو أن لا يكون قد قاله مدافعًا عن نفسه وقومه، وتأييدًا لعاداته الغذائية وفرط شرهه إلى الأطعمة والأشربة والولائم، أو قاله لأجل تقديم خدمة مأجورة

أو غير مأجورة، مقصودة أو غير مقصودة، لتجار الأطعمة والأشربة والوجبات السريعة. فالحديث كما يجب أن ينظر في سنده، يجب النظر أيضًا في متنه. وكونه لم يرد بنصه وحروفه هذا غير كاف، فقد يكون موافقًا بمعناه لأحاديث أخرى كثيرة، ومتسقًا مع أصول الشرع وقواعده ومقاصده. ورفض الحديث بإطلاق وخشونة وتزيُّد قد يفهم منه رفض معناه أيضًا، فلا بد من الاحتياط والحذر والموضوعية والبعد عن الأهواء والانفعالات والأمور والعادات الشخصية والقومية.

فهناك أحاديث عن النبي ﷺ تفيد بأنه لم يشبع ثلاثة أيام متوالية، أو بأنه كان يشبع يومًا ويجوع يومًا، وبأنه لم يشبع من خبز البُر، بل من خبز الشعير (انظر مثلاً صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، ٧ / ٩٧، وصحيح مسلم، كتاب الأشربة، ١٣/ ١٤٣، وكتاب الزهد، ١٨/ ٩٣). وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم، وكذلك السلف. وسنذكر عددًا من هذه الأحاديث والآثار في نهاية هذه الورقة.

قد يقول قائل: إننا لا نستطيع أن نفعل مثل الأنبياء والصحابة والسلف الصالح. هذا صحيح، فالناس متفاوتون في درجة اقترابهم من الحالة المثالية.

وقد يقول آخر إنهم فعلوا ذلك لأنهم كانوا في شدة من العيش، ولم تكن لديهم الموارد المعيشية المالية والمادية الكافية، وأن هذه مرحلة من مراحل الدولة الإسلامية، وليس علينا الالتزام بها في كل زمان ومكان.

والحق أن هناك من الصحابة الأثرياء من كان يسلك هذا السلوك، على الرغم من ثرائه ومقدرته المالية وتوافر الطعام اللين واللباس الناعم له لو أراد.

إن هذا الأثر صحيح بمعناه في شقيه. فمن الأفضل للإنسان صحيًا أن لا يأكل إلا عندما يجوع. فعليه أن لا يُدخل الطعام على الطعام، لأن هذا

يؤذيه. واجترار الطعام والشراب طيلة اليوم ليس من شأن البشر. وكثير من الناس يعانون من السُّمنة في أيامنا هذه لأسباب كثيرة، بعضها يعود لكثرة الأكل، وبعضها يعود لنوعية الأكل (الوجبات السريعة الجاهزة)، وبعضها يعود لتنويع الأكل. فإذا جلس إلى مائدة متعددة الألوان دعته نفسه إلى أن يتناول شيئًا من كل لون، فيمتلئ بطنه، ولا يحس بهذا الامتلاء إلا بعد الطعام بقليل. فإنه يصاب بالنعاس، وإذا أراد أن ينام فإنه لا يستطيع النوم، وإذا أراد التفكير أو القيام بأي عمل، فإنه يجد نفسه عاجزًا عنه.

والشبع أمر نسبي، يختلف باختلاف الأشخاص. فهناك أشخاص لا يأكلون إلا قليلاً، وآخرون يأكلون كثيرًا، ويستكثرون من ألوان الطعام، وربما من عدد الوجبات، أو تراهم دائمًا في حالة أكل وشرب، وقد يشبعون ولا يحسُّون أنهم قد شبعوا إلا بعد حين، ويقولون: الطعام متعة من متع الحياة، وإن بلغ وزن أحدهم ما يتجاوز ١٥٠ كغ. إذا ركب في الطائرة فإنه يحتاج إلى مقعدين أو مقعد درجة أولى على الأقل. ولا يستطيع أن يقوم بكثير من الأعمال اليومية، مثل الركوع أو السجود في الصلاة، أو قص أظافر رجليه بنفسه.

ومن هؤلاء الأكولين من يضمِّن وجبته الكثير من المقبلات والتوابل والمشهيات. ثم إذا عانى من امتلاء البطن شرع يشرب الكثير من المياه الغازية والجُوارش (وردت في بعض الكتب بلفظ: الجُوارشن) وسائر الأدوية التي تساعده على هضم الطعام. فيقع في الإسراف في الشراب كما وقع في الإسراف في الطعام، ويصاب بالجُشاء والبطنة والبشَم والتخمة وأمراض السُّمنة، وما يترتب عليها من أمراض أخرى، يعرفها الأطباء ويعرفها المرضى المبتلون بمثل هذه الأمراض.

لو كنا أمام إنسان هزيل الجسم يحتاج إلى تحسين غذائه كمًا ونوعًا،

فهذا ننصحه بزيادة الطعام والشراب قليلاً حتى يقوى على الحركة والعبادة والعمل، ولا يصاب بأمراض نتيجة الهزال والضعف.

أما إذا كنا أمام شخص سمين أكول، فهذا ننصحه بنصائح معاكسة، حتى يخفف من طعامه وشرابه، ولا يصاب بالكسل والخمول وسائر الأمراض التي تنشأ عن السُّمنة ومضاعفاتها.

وفي تاريخنا الإسلامي هناك بعض الزهاد والمتصوفة ممن يدعون إلى الجوع والصيام، ويعدُّون الجوع محمودًا والشبع مذمومًا، بل إنهم دعوا إلى تعظيم الجوع، كالغزالي. وذكروا أن للجوع فوائد، وقد تصلح على أنها فوائد للصيام أيضًا، ومن باب أولى.

فوائد الجوع عند الغزالي:

ذكر الغزالي سبع فوائد للجوع في كتابه: «الأربعين في أصول الدين»، وعشر فوائد في كتابه «إحياء علوم الدين». وهذه هي الفوائد العشر باختصار:

- صفاء القلب.
- رقة القلب.
- ذل النفس وزوال البطر والأشر.
- تذكر الجائعين.
- كسر الشهوة.
- صحة البدن.
- قلة المؤنة (الكلفة).
- تقليل النوم.
- تكثير العبادة (والعمل).
- إعانة الفقراء بفضول الأطعمة والأشربة وسائر الأموال.

ويبدو أن قصد الغزالي من ذلك هو الوصول إلى درجة التوسط أو

الاعتدال في الطعام والشراب. فقد رأى أن الطبع يطلب غاية الشبع، والشرع يطلب غاية الجوع، فيكون الطبع باعثًا والشرع مانعًا، فيتقاومان فيحصل الاعتدال (إحياء علوم الدين ٣/ ١١٣، وكتاب الأربعين في أصول الدين، ص ٧٩).

وإليك الآن بعض النصوص، في هذا الباب، من القرآن والسنة والأثر والحكمة:

القرآن الكريم

- «أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها» (الأحقاف ٢٠).
- «لتُسْألنَّ يومئذٍ عن النعيم» (التكاثر ٨).

أحاديث في النهي عن الشبع:

- خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من الخبز الشعير (صحيح البخاري ٧/ ٩٧).
- ما شبع رسول الله ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين حتى قُبض (صحيح مسلم ١٨/ ١٠٦).
- ما شبع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام تباعًا من خبز حتى مضى لسبيله (صحيح مسلم، كتاب الزهد، ٨/ ٢١٧).
- ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من طعام بُرّ ثلاث ليال تباعًا حتى قُبض (متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، ٧/ ٩٧، وكتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي وأصحابه، ٧/ ١٨٠، وصحيح مسلم، كتاب الزهد، ١٨/ ١٠٥).
- عن عروة بن الزبير بن العوام، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إنْ كنا لننظرُ إلى الهلال ثم الهلال، ثلاثة أهلة في شهرين، وما أوقدت في أبيات رسول الله ﷺ نار. قال: قلت لخالتي: على أي شيء كنتم تعيشون؟ قالت: على الأسودَين: الماء والتمر (صحيح البخاري، كتاب

الرقاق، باب كيف كان عيش النبي، ٣/ ٢٠١ و ٨/ ١٢١، وصحيح مسلم، كتاب الزهد، ١٨/ ١٠٧).

- ما شبع رسول الله ﷺ في يوم مرتين من خبز بُرّ حتى لحق بالله (سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في معيشة النبي وأهله، وقال: حديث حسن صحيح).
- المؤمن يأكل في مِعىً واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء (صحيح البخاري ٧/ ٩٢، وصحيح مسلم ١٤/ ٢٣).
- ما ملأ آدمي وعاءً شرًا من بطنه، بحسب ابن آدم لقيماتٍ تُقمْنَ صلبه. فإن كان لابد فاعلاً فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفَسه (مسند أحمد ٤/ ١٣٢، وسنن الترمذي ٤/ ٥٩٠، وسنن ابن ماجه ٢/ ١١١١، وإسناده صحيح، وزاد المعاد لابن القيم ٤/ ١٨).
- «كُفَّ عنا جُشاءك، فإن أكثرهم شبعًا في الدنيا أطولهم جوعًا يوم القيامة» (سنن الترمذي ٤/ ٦٤٩، سنن ابن ماجه ٢/ ١١١١).
- ابن ماجه في سننه: كتاب الأطعمة، باب: الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع ٢/ ١١١١، وباب: من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت ٢/ ١١١٢.
- الترمذي في سننه: كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل ٤/ ٥٩٠.
- رياض الصالحين: فضل الجوع وخشونة العيش.

أحاديث ورد فيها لفظ الشبع

- «أكلوا حتى شبعوا» (صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب من أكل حتى شبع، ٧/ ٨٩، وصحيح مسلم، كتاب الأشربة، ١٣/ ٢٢٠).
- «فأكلنا حتى شبعنا» (صحيح مسلم، كتاب الزهد، ١٨/ ١٤٦).
- «اللهم إنهم جياع فأشبِعْهم» (سنن أبي داود ٣/ ١٠٦).

ـ «أكل حتى شبع وشرب حتى روي» (مسند أحمد ٦/ ٢).

التوفيق بين الأحاديث

الأحاديث التي ورد فيها لفظ الشبع (صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب من أكل حتى شبع، ٧/ ٨٩، وغيره) يُحمل فيها الشبع على ما دون الشبع. وما دون الشبع ليس معناه الجوع، بل معناه أن تدع الطعام ولا تزال نفسك تدعوك إليه.

هذا الذي ينكره بعض الإخوة في باب النهي عن الشبع قد يندرج عند غيرهم في باب الإعجاز العلمي للحديث النبوي.

آثار وأخبار:

ـ قالت عائشة رضي الله عنها: إن أول بلاء حدث في هذه الأمة بعد قضاء (وفاة) نبيها ﷺ: الشَبع، فإن القوم لما شبعت بطونهم سَمِنت أبدانهم، فتصعبت قلوبهم، وجمحت شهواتهم (الجوع، ص ٤٣).

ـ قال علي لعمر رضي الله عنهما: إن أردت أن تلحق بصاحبيك فأقصر الأمل، وكُلْ دون الشبع (الجوع، ص ٤٤).

ـ قال عمر رضي الله عنه: إني لآكل السمن وعندي اللحم، وآكل الزيت وعندي السمن، وآكل الملح وعندي الزيت، وآكل بحتًا وعندي ملح، ولكن صاحبيَّ سلكا طريقًا فأخاف اختلافهما فيُخالَف بي (الجوع، ص ٥٢).

ـ دخل عمر رضي الله عنه على ابنه، وعنده لحم غرَيض (طري)، فقال: ما هذا؟ قال: قَرِمْنا إلى اللحم (اشتهيناه)، فاشترينا منه بدرهم. قال: أوَكلما اشتهيت اللحم اشتريته؟ كفى بالمرء سرَفًا أن يأكل كلما اشتهى (الجوع، ص ١٢٣). كلما: إذا، وكلما: كل ما، أي: تحتمل الزمن، والكم، والألوان. وعقد بعض المحدثين بابًا بعنوان «من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت»، وقد سبق ذكره.

ـ قال مالك لحوشب: يا أبا بشر، احفظ عني اثنتين: لا تَبِيتنَّ وأنت شبعان، ودَعْ الطعام وأنت تشتهيه (الجوع، ص ٥٦).

ـ قال مالك: ما ينبغي للمؤمن أن يكون بطنه أكثر همِّه، وأن تكون شهوته هي الغالبةَ عليه (الجوع، ص ٨٠).

ـ قال رجل لعمر بن عبد العزيز: ألا نصنع لك دواءً يشهِّيك الطعام؟ ألا نصنع لك دواءً يشهِّيك النساء (الفياغرا في زمننا)؟ قال: ما أصنع به؟

ـ قال عمر بن عبد العزيز: بؤسًا لمن كان بطنه أكبرَ همِّه (الجوع، ص ١٣٩).

ـ قال مالك بن دينار: الشبع يقسِّي القلب ويفتِّر البدن (الجوع، ص ٧٨).

ـ قال مالك بن دينار: الجوع يطرد الأشَر، والشبع يُحييه ويُنْميه (الجوع، ص ٨٩).

ـ قال مالك بن دينار: بئس العبدُ عبدٌ همُّه هواه وبطنه (الجوع، ص ٩٧).

ـ قال سفيان الثوري: إن أردت أن يصحَّ جسمُك، ويقلَّ نومُك، فأقلَّ من الأكل (الجوع، ص١٠٠).

ـ خشي أبو مسلم الخولاني من أن يكون في هذه الأمة خلَف من بعد خلَف، بطونهم آلهتهم، ولباسهم دينهم (الجوع، ص ١٣٨).

ـ قال أحد المتعبدين: زدت ليلة في فطري بعض الزيادة، فثقلتُ عن الصلاة، فأُريتُ في منامي نوائحَ يَنُحْنَ عليَّ، فقلت: تَنُحْنَ عليَّ وأنا حي؟ فقلن لي: بل أنت من الأموات! أما علمت أن كثرة الطعام توهن الأبدان، وتميت القلب اليقظان، وتترك المرء كالوسنان؟ قلت: فما المخرج؟ قلن: تَدَعُ الطعام وأنت تشتهيه، فهو أروح لبدنك عند سلامته، وأشد لشهوتك للطعام عند معاودته (الجوع، ص ٩٣).

ـ عبروا عن الموائد المتعددة الألوان بقولهم: ارفعْ يا غلام، ضعْ يا غلام.

هاتِ حلوًا، هاتِ حامضًا، هاتِ ساخنًا، هاتِ باردًا (الجوع، ص ١٢٩).

- دُعي أحد الصالحين إلى عرس، فأتي بالطعام، فجعلوا يرفعون لونًا ويضعون لونًا. فجعل يأكل من لون واحد فقط (الجوع، ص ١٥٧).
- سُئل أحد العلماء عن الطعام الذي لا إسراف فيه، فقال: ما سَدَّ الجوع، وكان دون الشبع (الجوع، ص ١٣٣).

حكم وأمثال في ذم الشبع:

- البطنة تذهب الفطنة.
- المعدة بيت الداء والحِمْية رأس كل دواء.
- لا تسكنُ الحكمةُ معدةً مَلأى (الجوع، ص ٧٨).
- كثرة الطعام تميت القلب، كما أن كثرة الماء تميت الزرع (الجوع، ص ٧٨).
- كثرة الطعام توهن البدن (الجوع، ص ١٠٢).

مصطلح اقتصادي: المنفعة الحدية

لو أن هناك إنسانًا جائعًا، شرع يتناول حبات من التمر، أو لقيمات من الطعام، فإن منفعة الحبة الأولى، كما تعلمون، تكون كبيرة، والثانية أقل، والثالثة أقل، وهكذا تتناقص منافع الحبات، إلى أن تصبح منفعة حبة معينة هي الصفر، ثم تأخذ منفعة الحبة التي تليها رقمًا سالبًا، أي تنقلب المنفعة إلى مضرة بعد حد معين من الحبات، يختلف من شخص إلى آخر.

فإذا أسرف الشخص في تناول الطعام فإن الطعام الزائد عن حاجته يصيبه بالضرر، بدلاً من النفع. فلو أنه أعطى هذا الفائض إلى شخص آخر فقير، فإن هذا الفقير سيحقق منفعة. وبهذا فإن إعادة التوزيع من الأثرياء إلى الفقراء تزيد في المنافع الكلية للمجتمع. ويتحول ضرر الثري إلى منفعة له ولغيره. وبعبارة أخرى فإن المشكلة أن الثري يتأذى من زيادة الاستهلاك،

والفقير يتأذى من نقص الاستهلاك، فإذا أعيد التوزيع رجع الاستهلاك عند الثري إلى الحد النافع الذي يحميه من ضرر التخمة وضراوة اللحوم، وارتفع عند الفقير إلى الحد النافع الذي يحميه من ضرر الجوع والهزال.

مصطلح اقتصادي: إشباع الحاجات

يستخدم الاقتصاديون هذا المصطلح، بل يستخدمون مصطلح: تعظيم الإشباع. فالغزالي تكلم عن تعظيم الجوع، والاقتصاديون ربما أخذوا منه لفظ: «التعظيم»، واستبدلوا الشبع بالجوع، لكي يتلاءم الأمر مع نظام اقتصادي مادي. وانتشر في العالم الرأسمالي تعظيم الاستهلاك، حتى وصفت مجتمعاتهم بأنها مجتمعات استهلاكية.

وفي الاقتصاد الإسلامي يمكن استبدال مصطلح «إشباع الحاجات»، كأن نلجأ إلى مصطلح سد الحاجات، أو تلبية الحاجات، أو دفع الحاجات، وما إلى ذلك. كما يمكن الإبقاء على مصطلح «إشباع الحاجات» على سبيل الاختصار، وعلى أن يفهم منه أن الإشباع، ولاسيما في مجال استهلاك الأطعمة والأشربة، محمول على درجة أقل من درجة الإشباع، ولو بقليل. فعدم الشبع لا يعني الجوع بالضرورة. ويبدو لي أن هذا المعنى هو المراد في الأحاديث النبوية التي ورد فيها لفظ الشبع، وفي نصوص العلماء، كالإمام محمد، والعز بن عبد السلام، وغيرهما.

قال العز بن عبد السلام: «يجب عليه (أي الوالد)، مع القدرة، إشباع كل واحد (من الولدين، أي إعطاؤه كفايته») (القواعد الكبرى ١/ ١٠٠).

وقال الإمام محمد: «لا منفعة في الأكل فوق الشبع، بل فيه مضرة (...)، ولأن ما يزيد على مقدار حاجته من الطعام فيه حق غيره، فإنه يسد به جوعته، إذا وصل إليه بعِوَض أو بغير عِوَض (...)، فهو في تناوله جانٍ على حق الغير، وذلك حرام، ولأن الأكل فوق الشبع ربما يُمرضه (...). فلما قيل لعمر رضي الله عنه: ألا تتخذ لك جُوارشًا (هكذا ضبطها عبد

الفتاح أبو غدة، كالمياه الغازية في عصرنا، أو الأدوية الهاضمة)، قال: وما يكون الجُوارش؟ قيل: هو دواء يهضم الطعام، فقال: سبحان الله! أوَيأكل المسلم فوق الشبع؟» (الكسب، ص ١٧١، أو المبسوط ٣٠/ ٢٦٧).

من هذا النص نستنتج أن الفائض عن حاجة الثري يمكن أن ينتقل إلى الفقير بطريق الإعانة (إعادة التوزيع)، كما يمكن أن ينتقل بطريق المعاوضة. ولا شك أن الأثرياء يزاحمون الفقراء في الطلب على السلع والخدمات، ولاسيما الأساسية منها، وإذا كانت مدعومة من الدولة أو مسعَّرة، فإن الثري يدفع فيها من الثمن مثل ما يدفع الفقير، وقد لا يبالي الثري أن يدفع في سلعة أساسية السعر أو أكثر، وبذلك يميل التجار إلى بيعها إلى الأثرياء، رغبة في التزلف إليهم، أو خوفًا منهم، أو لطراوة التعامل معهم أحيانًا (قلت: أحيانًا، لأن الأثرياء قد يحصلون على السلع والخدمات والمنتجات بالمجان من طريق استغلال النفوذ)، في حين أن المشتري الفقير لا يحظى بهذه المكانة تجاه البائع. فإذا قلل الثري من استهلاكه، ومن الضغط على طلب السلع، يكون قد ساهم في إتاحة فرصة لانخفاض أسعار السلع الأساسية يستفيد منها الفقير.

من مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

عدم الإسراف، والإسراف لا يقتصر على المحرمات، بل من جملة الإسراف الإسراف في المباحات. فإذا افترضنا أن ما يتناوله المسلم من طعام وشراب كله حلال، إلا أنه يجب التوسط فيه والاعتدال في الاستهلاك والحذر من الدخول في حد الإسراف والترف والتبذير.

الخلاصة:

حديث: (نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع) نعم هو حديث ضعيف السند، لكنه صحيح المعنى، تؤيده أحاديث صحيحة كثيرة،

وتؤيده الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية والعلوم الصحية والغذائية وقواعد المنفعة الحدية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي. ومن هنا لا يجوز القول بأنه باطل لا أصل له، ولاسيما إذا كانت هذه العبارة تعني فيما تعني: لا أصل له بلفظه، ولا بمعناه!